



جامعة ميدأوشن
كلية إدارة أعمال

أثر حوكمة الشركات على أدائها – دراسة تحليلية على الشركات في المملكة العربية
السعودية

The Impact of Corporate Governance on Firm Performance- An analytical study
on companies in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الباحث:

إدريس موسى

إشراف:

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

1445هـ – 2024 م

المقدمة

أداء الشركات هو محور اهتمام كبير لدى المستثمرين والجهات الرقابية والمنظمة للأعمال. يُقاس أداء الشركات من خلال مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية، مثل الربحية والنمو والكفاءة التشغيلية وقيمة السهم في السوق. تُعد هذه المؤشرات مهمة لتقييم قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وخلق قيمة للمساهمين. لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع أداء الشركات وعوامل التأثير عليه. فقد ركزت بعض الدراسات على العوامل الداخلية للشركة كهيكل الملكية والتمويل بالاقتراض والسيولة (Todorović، 2013). بينما تناولت دراسات أخرى العوامل الخارجية كالظروف الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية (أبو عمشة، 2013).

في السنوات الأخيرة، برز موضوع حوكمة الشركات كأحد العوامل المؤثرة على أداء الشركات. حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والإجراءات والممارسات التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح فيها. وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين (الصالح، 2023).

تُعد المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة. فقد صدرت العديد من الأنظمة والتعليمات من قبل الجهات الرقابية لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المحلية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لبحث أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات في المملكة.

تثير التطورات الحديثة في مجالات مثل التكنولوجيا والاستدامة تساؤلات إضافية حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتلبية المتطلبات الجديدة وتحسين الأداء في هذه البيئة المتغيرة. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للشركات أن تدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية في ممارسات الحوكمة الخاصة بها؟ وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، لتعزيز فعالية آليات الحوكمة؟

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوات المعرفية من خلال تحليل شامل ومتعمق للعلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها. ستأخذ الدراسة في الاعتبار مختلف العوامل والسياقات التي قد تؤثر على هذه العلاقة، بما في ذلك الخصائص الفريدة للشركات والقطاعات المختلفة، والبيئة التنظيمية والقانونية، والتطورات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة. الهدف النهائي هو تقديم فهم أكثر دقة وشمولية لكيفية تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء الشامل للشركات، وتقديم توصيات عملية للشركات وصانعي السياسات حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتعزيز الأداء في بيئة الأعمال المعاصرة.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تحديد وتحليل الأثر الدقيق لحوكمة الشركات على أدائها في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة المتسمة بالتعقيد والتغير السريع. على الرغم من الاهتمام المتزايد بممارسات الحوكمة في العقود الأخيرة، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والفضائح المؤسسية الكبرى، لا تزال هناك فجوة معرفية كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة الدقيقة والشاملة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين أداء الشركات. تبرز هذه المشكلة بشكل خاص في ضوء التباين الملحوظ في نتائج الدراسات السابقة. فبينما أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين الحوكمة والأداء المالي للشركات، مثل تحسن في العائد على الأصول وزيادة في قيمة الشركة، لم تجد دراسات أخرى أي ارتباط ملموس. هذا التناقض في النتائج يثير تساؤلات حول العوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة، مثل حجم الشركة، القطاع الصناعي، والبيئة التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الشركات تحديات كبيرة في تحديد وتنفيذ آليات الحوكمة الأكثر فعالية لتحسين أدائها. فعلى سبيل المثال، هناك جدل مستمر حول الحجم الأمثل لمجلس الإدارة، ومدى فعالية وجود أعضاء مستقلين، وأفضل الممارسات في مجال الإفصاح والشفافية. كما أن اختلاف الظروف الاقتصادية

والتنظيمية بين القطاعات والدول المختلفة يجعل من الصعب تطبيق نموذج موحد للحوكمة يناسب جميع الشركات. ومما سبق يمكن كتابة السؤال الرئيس للدراسة كما يلي:

ما اثر حوكمة الشركات على أدائها؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من عدة جوانب، سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي.

من الناحية الأكاديمية، تسعى الدراسة إلى سد الفجوات المعرفية الحالية في الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات وأدائها. من خلال تقديم تحليل شامل ومتعمق للعلاقة بين ممارسات الحوكمة والأداء، ستساهم الدراسة في توسيع قاعدة المعرفة وفهمنا لكيفية تأثير الحوكمة على مختلف جوانب أداء الشركات، بما في ذلك الأداء المالي وغير المالي.

من الناحية العملية، تقدم الدراسة توصيات عملية للشركات حول كيفية تحسين ممارسات الحوكمة لتعزيز أدائها في بيئة الأعمال المعاصرة. ستساعد النتائج في توجيه الشركات نحو تبني آليات حوكمة فعالة تتناسب مع حجمها وقطاعها الصناعي، مما يمكنها من تحقيق أداء مالي أفضل وزيادة قدرتها التنافسية. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الدراسة في توجيه صانعي السياسات نحو تطوير أطر تنظيمية وقانونية تدعم ممارسات الحوكمة الجيدة، مما يعزز من استقرار الأسواق المالية وثقة المستثمرين.

كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة والتوجهات العالمية نحو الاستدامة. من خلال استكشاف كيفية تأثير التكنولوجيا على ممارسات الحوكمة وكيفية دمج اعتبارات الاستدامة في هذه الممارسات، ستقدم الدراسة رؤى جديدة حول كيفية تكييف الحوكمة لتلبية المتطلبات الجديدة وتحسين الأداء في بيئة الأعمال المتغيرة.

أخيراً، ستساهم الدراسة في تعزيز الوعي بأهمية حوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الحوكمة والأداء المستدام، ستشجع الدراسة الشركات على تبني ممارسات حوكمة مسؤولة وأخلاقية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

أهداف الدراسة

هذا البحث يهدف إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات.

يتفرع عنه:

1. التعرف على مدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة.
2. دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات.
3. تقديم توصيات لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة؟
2. ما العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات؟
 - ما أثر تطبيق الشفافية على الأداء المالي للشركات؟
 - ما أثر تطبيق المساءلة على الأداء المالي للشركات؟
 - ما هو الحجم الأمثل لمجلس الإدارة؟
 - ما مدى فعالية وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة؟

فروض الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات الصفرية التالية عند مستوى دلالة 0.05

- لا يوجد علاقة دالة إحصائية بين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وبين الأداء المالي للشركات.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الشفافية في الشركة على أدائها المالي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المساءلة في الشركة على أدائها المالي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم مجلس إدارة الشركة على أدائها المالي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة على أدائها المالي.

الدراسات السابقة

دراسة المناصير (2013) بعنوان: "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. كما سعت إلى تقييم مدى التزام هذه الشركات بقواعد الحوكمة من خلال مقارنة إفصاحاتها في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. اتبعت الدراسة منهجية كمية تحليلية، حيث اعتمدت على استبيان الإفصاح عن تطبيق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية كأداة لقياس مدى تطبيق قواعد الحوكمة. تضمن الاستبيان أربعة محاور رئيسية هي: قواعد مجلس الإدارة، قواعد اجتماعات الهيئة العامة، قواعد حقوق المساهمين، وقواعد الإفصاح والشفافية. وقد قاست الدراسة أداء الشركات باستخدام مجموعة من النسب المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وغيرها. شملت عينة الدراسة 153 شركة خدمية مساهمة عامة أردنية خلال الفترة 2009-2011، مع استبعاد 21 شركة لنقص البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: احتلت قواعد الإفصاح والشفافية

المرتبة الأولى من حيث التطبيق، تلتها قواعد حقوق المساهمين ثم قواعد مجلس الإدارة وأخيراً قواعد اجتماعات الهيئة العامة. كما وجدت أن 85% من الشركات المدروسة تطبق قواعد حوكمة الشركات. ولم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة ككل على مؤشرات الأداء المالي للشركات. إلا أنها وجدت أن قواعد حقوق المساهمين ترتبط إيجابياً بالعائد على الأصول وربحية السهم. قدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة التركيز على تطبيق قواعد حوكمة الشركات المتعلقة بحقوق المساهمين نظراً لتأثيرها الإيجابي على بعض مؤشرات الأداء. كما أوصت بتعزيز الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركات وربط المكافآت بالأداء المتميز. واقترحت الدراسة ضرورة مواءمة نظم المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للشركات لتحسين أدائها على المدى الطويل.

Todorović (2013): "Impact Of Corporate Governance On Performance Of Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات في جمهورية صربسكا. سعت الدراسة إلى تقييم مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومستوى الأداء في الشركات المدرجة في السوق الرسمي لبورصة بانيا لوكا. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية باستخدام تحليل بطاقة الأداء المتوازن لتقييم تطبيق ممارسات ومبادئ حوكمة الشركات على عينة من 19 شركة. تم قياس الأداء المالي من خلال تحديد هامش الربح الصافي وربحية السهم لنفس العينة من الشركات. كما تم مقارنة النتائج مع نتائج تحليل مماثل للشركات المدرجة في بورصة فيينا لتحديد تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث أظهرت النتائج أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال زيادة الربحية والعوائد، وتحسين القدرة التنافسية والمصداقية والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المستثمرين والشركاء التجاريين والموظفين والعملاء. بينت الدراسة أن الشركات التي تتبنى أعلى معايير الحوكمة تقلل من العديد من المخاطر الناجمة عن العمليات اليومية، مما يمكنها من جذب المستثمرين الذين يمكن أن يساعدوا

في تمويل النمو والتطوير المستقبلي. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بضرورة تطوير مجموعة من المعايير لتقييم ممارسات حوكمة الشركات. دعت الدراسة إلى سن لوائح محددة للإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات وتعيين سلطة مختصة للتصديق على شفافية معلومات الشركات. اقترحت الدراسة أن تقوم الشركات بتطوير لوائح حوكمة تركز على ثقافة الأعمال والأخلاقيات، وتنفيذ نظام لضمان المعاملة المتساوية بين المساهمين. أخيراً، أكدت الدراسة على أهمية الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مما يساعد المستثمرين على تقييم جودة ممارسات الحوكمة والحد من مخاطر الاستثمار.

Naimah (2017): "The Role of Corporate Governance in Firm Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات. استخدمت الدراسة آليات حوكمة الشركات ومؤشر إدراك حوكمة الشركات (CGPI) كمقاييس للحوكمة. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث شملت عينة الدراسة الشركات التي شاركت في جائزة CGPI خلال الفترة من 2005 إلى 2014. تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين متغيرات آليات حوكمة الشركات والمتغيرات الضابطة من جهة، والربحية من جهة أخرى. شملت آليات حوكمة الشركات حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، والمديرين الخارجيين، وحجم لجنة التدقيق، واجتماعات لجنة التدقيق، وجودة التدقيق، أما المتغيرات الضابطة فكانت الرافعة المالية وحجم الشركة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث وجدت أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلباً على الربحية. أظهرت النتائج أن اجتماعات لجنة التدقيق وجودة التدقيق ومؤشر CGPI تؤثر إيجاباً على الربحية. كما كشفت النتائج عن تأثير سلبي للرافعة المالية وحجم الشركة على الربحية. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات. منها ضرورة إعادة النظر في تكوين مجالس الإدارة لتحقيق التوازن الأمثل بين الاستقلالية والفعالية. كما أوصت بتعزيز دور لجان التدقيق وتحسين جودة عمليات التدقيق لما لها من أثر إيجابي على الأداء المالي. واوصت أيضاً بتشجيع الشركات على تحسين ممارسات الحوكمة لديها للاستفادة من التأثير الإيجابي على

الربحية. واقتُرحت الدراسة، ضرورة مراعاة حجم الشركة والرافعة المالية عند تقييم أداء الشركات، نظراً لتأثيرهما السلبي على الربحية.

دراسة أبو عمشة (2013): "تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نظام الشركات السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1 هـ. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل نصوص نظام الشركات الجديد استناداً إلى مقياس الحوكمة الدولي وفقاً لمعايير البنك الدولي. كما أجرى الباحث مقارنة بين الوضع في المملكة العربية السعودية وثلاث دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر. يمكن استنتاج أن الباحث قد توصل إلى تقييم لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نظام الشركات السعودي الجديد مقارنة بالمعايير الدولية والممارسات في الدول الأخرى المذكورة. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. اقترحت إنشاء جهاز مستقل يُعنى بالإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال، مستشهدة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. أوصت الدراسة بنشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال. دعت الدراسة إلى وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. شددت الدراسة على ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

دراسة عبد الله وعودة (2017) بعنوان: "حوكمة الشركات ، تقويم الأداء ، الأداء الاجتماعي ، تقويم الأداء الاجتماعي ، للوحدات الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، بهدف الكشف عن مدى التزام هذه الوحدات بمسؤولياتها الاجتماعية. تناولت الدراسة مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها الأساسية مثل العدل والشفافية والمسؤولية والمساءلة، وأهمية هذه المبادئ في تحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتحليل النصوص النظامية المتعلقة بحوكمة الشركات، واستندت إلى مقياس الحوكمة الدولي وفقاً لمعايير البنك الدولي. كما قارنت الدراسة بين الوضع في المملكة العربية السعودية وثلاث دول أخرى هي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أكدت على أن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تقليل المخاطر، وتحفيز الأداء، وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، وتعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية. أوضحت النتائج أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل سليم يمثل سبيل التقدم للأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل. بينت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دوراً مهماً في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية من خلال الفحص المستقل والمساءلة. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بإنشاء جهاز مستقل للإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال، مستشهدة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية. دعت الدراسة إلى نشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال. اقترحت وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية، مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. كما شددت على ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، تماشياً مع رؤية المملكة 2030.

Mustafa et al., (2018): " The Impact of Corporate Governance on Company Performance: A Study among Medium and Large Enterprises in Kosovo"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات المتوسطة والكبيرة في كوسوفو، وتحديد العوامل المؤثرة في تبني ممارسات الحوكمة. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت استبياناً لجمع البيانات من عينة شملت 87 مديراً من 87 شركة متوسطة وكبيرة في كوسوفو. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أظهرت أن تأثير حوكمة الشركات على الأداء يميل إلى أن يكون أكبر في الشركات الكبيرة. كما أكدت النتائج أن حجم الشركة، ومستوى الاستثمار، والأنشطة التصديرية، وعمر الشركة في السوق هي محددات ذات دلالة إحصائية لتبني ممارسات حوكمة الشركات. بينت النتائج أن الشركات الأكبر حجماً، وذات الاستثمارات الكبيرة، والخبرة الأطول في السوق تميل إلى تبني المزيد من ممارسات حوكمة الشركات. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. حيث أكدت على ضرورة إجراء المزيد من البحوث حول تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات في كوسوفو. كما اقترحت توسيع نطاق الدراسة لتشمل قطاعات وأحجام مختلفة من الشركات. كما أوصت أيضاً بتعزيز الوعي بأهمية حوكمة الشركات بين الشركات المتوسطة والصغيرة. أخيراً، دعت إلى تطوير سياسات وبرامج لتشجيع تبني ممارسات الحوكمة في الشركات الكوسوفية.

الألمعي (2018) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين. سعت الدراسة إلى تحليل تأثير عدة عوامل مرتبطة بحوكمة الشركات، وهي حجم مجلس الإدارة، وتركيبية المجلس من حيث وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها. وقد تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشرين رئيسيين هما العائد على الأصول والعائد على حقوق

الملكية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستدلالي، حيث قام الباحث بجمع البيانات الشاملة عن موضوع الدراسة للوصول إلى فهم واضح لمشكلة البحث. واعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لشركات التأمين، حيث تم جمع البيانات اللازمة من خلال التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات. وقد تم استخدام هذه البيانات لتحليل العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة. فقد أظهرت وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين، سواء من حيث العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية. كما وجدت الدراسة أن وجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين في مجلس الإدارة له تأثير على الأداء المالي. وأكدت النتائج أيضاً على وجود علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات. وفيما يتعلق بلجنة المراجعة، أظهرت الدراسة أن كلاً من عدد أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتها له تأثير على الأداء المالي لشركات التأمين. قدمت الدراسة عدة توصيات هامة بناءً على نتائجها. فقد أوصت بضرورة قيام إدارات شركات التأمين بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، وذلك بهدف الوصول إلى النسبة المثلى لتطبيق قواعد الحوكمة، مما يضمن التأثير الإيجابي على الأداء المالي. كما شددت الدراسة على أهمية دعم الإدارات المرتبطة بالحوكمة داخل الشركة، مثل إدارة المراجعة الداخلية، لما لها من دور في تحسين الأداء المالي. وأخيراً، أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجال حوكمة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، مما يساهم في تعميق الفهم وتطوير الممارسات في هذا المجال الحيوي.

دراسة عز الدين (2019) بعنوان: "أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحسين أداء الشركات المدرجة في سوق المال : حالة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام شركات المساهمة الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، مع التركيز على دراسة حالة شركة صيدال. سعت الدراسة إلى تحليل تطبيق خمسة مبادئ رئيسية للحوكمة وهي: ممارسات التدقيق، حقوق المساهمين ودور أصحاب المصالح، دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، مهام وواجبات الإدارة

التنفيذية، والإفصاح والشفافية. كما هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق هذه الآليات على الأداء المالي للشركة. اتبعت الدراسة منهجية دراسة الحالة، حيث تم اختيار شركة صيدال كنموذج للتحليل. استخدمت الدراسة أساليب التحليل الكمي والنوعي لتقييم مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على الأداء المالي. تم جمع البيانات من خلال مراجعة التقارير المالية والإدارية للشركة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع المسؤولين وتحليل الوثائق ذات الصلة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة. أولاً، أكدت على التزام شركة صيدال بمبادئ حوكمة الشركات الخمسة المعتمدة في الدراسة. ثانياً، لم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لآليات الحوكمة المعتمدة بشكل منفصل على الأداء المالي للشركة، باستثناء آلية مهام وواجبات الإدارة التنفيذية التي أظهرت تأثيراً إيجابياً. ثالثاً، كشفت الدراسة أن تطبيق جميع آليات الحوكمة مجتمعة، في ظل وجود علاقة تفاعلية بينها، كان له أثر إيجابي على مستوى الأداء المالي في شركة صيدال. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات واقتراحات. أولاً، ضرورة تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل متكامل في الشركات الجزائرية، نظراً لتأثيرها الإيجابي على الأداء المالي عند تطبيقها مجتمعة. ثانياً، إيلاء اهتمام خاص لتطوير وتنفيذ دور الإدارة التنفيذية، حيث أظهرت الدراسة تأثيرها الإيجابي على الأداء المالي. ثالثاً، إجراء المزيد من الدراسات على عينة أكبر من الشركات الجزائرية لتعميم النتائج وتحديد أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات. رابعاً، تطوير برامج تدريبية وتوعوية لتعزيز فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية.

دراسة الجريان (2019) بعنوان: "حوكمة الشركات و أثرها على أداء أسواق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق العراق للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين أداء سوق الأوراق المالية، وتوضيح كيفية الاستفادة من مبادئ وآليات حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية العراقية لتحسين الأداء ورفع كفاءة السوق. اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، حيث تناولت مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وآلياتها، وقامت بتحليل

دورها في الكشف عن المعلومات وتحقيق كفاءة سوق المال. توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، أبرزها الدور الفعال والمهم لحوكمة الشركات في تحسين أداء أسواق الأوراق المالية من خلال تطبيق مبادئ وآلياتها. وأكدت على أهمية تفعيل دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والرقابة الداخلية والخارجية في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز كفاءة السوق. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، وتفعيل الرقابة على الأداء. كما اقترحت تعزيز دور الجهات الرقابية في متابعة تطبيق معايير الحوكمة، وتوفير برامج تدريبية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية لرفع مستوى الوعي بأهمية الحوكمة وآلياتها.

دراسة أحمد وإبراهيم (2019) بعنوان: "اثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى تحليل ومناقشة أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي للشركات الصناعية المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من 2008 إلى 2012. اتبعت الدراسة المنهج التجريبي، حيث استخدمت نموذج جونز المعدل (1995) لقياس مدى ممارسة شركات العينة للحوكمة. كما استخدمت النموذج المعتمد في الدراسات والبحوث الضريبية لقياس التخطيط الضريبي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. لم تجد الدراسة أثراً لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي. أظهرت النتائج أن التقاطع بين حوكمة الشركات والقواعد الضريبية لا يعود إلى قصور في نظم الحوكمة، بل إلى اختلاف المنطلقات الأساسية لكل منهما. كشفت الدراسة أن الشركات المساهمة العراقية تمارس التخطيط الضريبي وفقاً لنتائج تحليل قوائمها المالية. أوضحت النتائج أن اختيار الشركة لاستراتيجيتها الضريبية يعتمد على الأهداف الذاتية للإدارة، بغض النظر عن توافقها مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع. في ضوء هذه النتائج، يمكن استنتاج عدة توصيات. ضرورة إعادة النظر في التشريعات الضريبية لتحقيق التوازن بين مصالح الشركات والمصلحة العامة. كذلك تعزيز آليات الرقابة على ممارسات التخطيط الضريبي للشركات لضمان عدم تعارضها مع المصلحة العامة. كما أوصت الدراسة بتطوير برامج توعية للشركات

حول أهمية الموازنة بين أهدافها الخاصة والمسؤولية الاجتماعية. وأخيراً أوصت بإجراء المزيد من الدراسات لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي في قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة.

دراسة الشكري والجهاني (2021) بعنوان: "أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية تحليلية)"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم. كما سعت إلى استكشاف واقع الحوكمة في هذه المصارف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، حيث شملت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية خلال الفترة من 2011 إلى 2017. استخدمت الدراسة مجموعة من الاختبارات الإحصائية، أبرزها اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أولاً، وجدت أثراً ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضائه في المصرف على العائد على الأصول. ثانياً، أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على السهم. ثالثاً، كشفت الدراسة أن معظم المصارف تتبع بشكل ظاهري القواعد والمعايير الواردة في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، وإن لم يكن ذلك بشكل مثالي. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. أولاً، أوصت بإلزام المصارف التجارية باتباع دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. ثانياً، اقترحت إيجاد نموذج موحد لقياس مستوى الالتزام بالحوكمة على صعيد القطاع المصرفي. ثالثاً، شددت على ضرورة إعطاء الآليات ذات التأثير المباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.

دراسة Al-Salahin (2021) بعنوان: "الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال توضيح مفهومها، واستعراض نشأتها وتطورها، وبيان أهدافها ومجالاتها ومشروعيتها. كما سعت إلى عرض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في المصارف التقليدية ونظيراتها في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لتطوير الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية وصفية، حيث قامت بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالحوكمة ومعاييرها، بالإضافة إلى الجوانب الشرعية المرتبطة بها. كما استندت إلى تحليل النصوص الشرعية والقواعد الكلية والمقاصد المرعية لتحديد مشروعية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة أكدت على أن الحوكمة بمبادئها ومعاييرها، وما تتطلبه من شفافية ونزاهة، تعتبر صمام الأمان للمؤسسات المالية عموماً والإسلامية منها على وجه الخصوص. كما أشارت إلى أن التوازن بين المصالح المتعارضة للأطراف المختلفة هو من أهم أهداف الحوكمة. أوضحت النتائج أن المعرفة النظرية بأدبيات الحوكمة لا تكفي، بل يجب أن يرافقها تطبيق حازم وتدقيق مستنير. بينت النتائج أن الحوكمة الإسلامية توفر حماية شاملة لكل من يتأثر بنشاط المؤسسة المالية الإسلامية. أكدت النتائج على أن الرقابة الشرعية هي المكون الرئيس للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مما يستدعي تطويرها وتفعيلها. وأخيراً، أبرزت الدراسة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية. قدمت الدراسة عدة توصيات هامة. أوصت المؤسسات المالية الإسلامية باعتماد مبادئ الحوكمة ومعاييرها لتحقيق استثمار وادخار آمنين. دعت الدراسة إلى إنشاء مؤسسات للحوكمة الإسلامية تعمل على وضع معايير موحدة يتم تطبيقها في جميع المؤسسات المالية الإسلامية. اقترحت تشكيل هيئة إسلامية للتدقيق تكون مستقلة عن المصارف، للتأكد من تطبيق معايير الحوكمة. كما أوصت بإعداد مؤشر متدرج للحوكمة يعتمد على تطبيق أهم معايير الحوكمة، بحيث يتم احتساب النقاط التي تحصل عليها كل مؤسسة وإعلانها بشفافية، مما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تحسين أدائها وبتيح للمتعاملين اتخاذ قرارات مستنيرة.

دراسة عبد الله (2022) بعنوان: "متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودة أداء الجمعيات الأهلية"

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الحوكمة الإلكترونية لتحسين جودة أداء الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى تحديد المهارات الأساسية والمعوقات التي تواجه تطبيق هذه المتطلبات. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية شاملة، حيث قامت بتحليل تأثير الحوكمة الإلكترونية على أداء الجمعيات الأهلية من خلال استعراض الأدبيات السابقة وتقييم الإفصاحات السنوية للجمعيات مقارنة بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. كما استخدمت الدراسة استبيانات لقياس مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحوكمة الإلكترونية. توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الإلكترونية تساهم في تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين. كما أظهرت النتائج أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً متزايداً في مجالات غير تقليدية مثل التأثير في صناعة السياسات والمشاركة في قضايا التنمية البشرية. ومع ذلك، واجهت الجمعيات تحديات في تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل كامل، مما أثر على جودة أدائها. قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة تعزيز تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، نظراً لتأثيرها الإيجابي على الأداء. كما أوصت بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركات وربط المكافآت بالأداء المتميز. وأكدت على أهمية التدريب المستمر للعاملين في الجمعيات الأهلية لرفع كفاءتهم وتحسين أدائهم.

دراسة الزهراني وعبد المجيد (2023) بعنوان: "أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية"

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير خصائص آليات حوكمة الشركات، وتحديد مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة من 2003م حتى 2020م. اتبعت الدراسة منهجية كمية تحليلية، حيث تم قياس

التخطيط الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعال، بينما تم قياس قيمة الشركة باستخدام مؤشر Tobin's Q. واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال فترة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة. أولاً، وجدت اختلافات جوهرية في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي. ثانياً، كشفت عن وجود تأثير سلبي ومعنوي لعملية التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة المدرجة. ثالثاً، أظهرت الدراسة وجود دور منظم ومعدل لتطبيق آليات حوكمة الشركات في العلاقة بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. قدمت الدراسة عدة توصيات مهمة. أولاً، أوصت بضرورة توعية أصحاب المصالح والمهتمين بالشركات السعودية بتأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات التخطيط الضريبي غير القانونية، وإسهامها الإيجابي في تعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية السعودي. ثانياً، اقترحت إضافة عقوبات قوية ورادعة على الشركات ومجالس إدارتها في حال اكتشاف ممارسة التخطيط الضريبي غير القانوني في التقارير المالية السنوية للشركات السعودية.

Miao (2023): "The effect of corporate governance on firm performance: perspectives from an emerging market"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير سمات حوكمة الشركات على أداء الشركات في باكستان. تناولت الدراسة عدة متغيرات لحوكمة الشركات مثل تكرار اجتماعات التدقيق، وتركز الملكية، وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية، والتنوع الجنسي في مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وحجم مجلس الإدارة، وسمعة التدقيق، وتعويضات الرئيس التنفيذي. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى المجمعة لتقدير العلاقة بين سمات حوكمة الشركات ومقاييس أداء الشركات (العائد على الأصول ومؤشر Tobin's Q). شملت عينة الدراسة شركات قطاع الأسمنت وقطاع الطاقة المدرجة في بورصة

باكستان خلال الفترة من 2009 إلى 2022. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة أظهرت أن نظام حوكمة الشركات في قطاع الطاقة لا يختلف عن قطاع الأسمنت. كما وجدت أن مؤشر Tobin's Q أقل من العائد على الأصول في كلا القطاعين. كما كشفت الدراسة أن الشركات في قطاع الطاقة أقدم في المتوسط من الشركات في قطاع الأسمنت، لكنها أظهرت عوائد أقل مقارنة بشركات قطاع الأسمنت. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. حيث أوصت بضرورة وجود قانون موحد لحوكمة الشركات في باكستان. كما دعت إلى تطبيق ممارسات جيدة لحوكمة الشركات تراعي الطبيعة الخاصة لكل شركة. اقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لتوسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة. وأخيراً أكدت على أهمية استخدام مقاييس أداء متنوعة تشمل الأدوات المحاسبية والسوقية في الدراسات المستقبلية.

دراسة الصالح (2023) بعنوان: "حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي"

أوضحت الحاجة ملحة في الآونة الأخيرة لتبني مفهوم الحوكمة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الغير ربحي في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية، حيث تعد الحوكمة بمثابة أداة تضمن التطبيق الفعال للأنظمة والسياسات وتدعم اتخاذ القرارات. تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل مدى حوكمة نظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للنصوص النظامية، حيث تم تحليل نصوص نظام الشركات الجديد بالاستناد إلى مقياس الحوكمة الدولي حسب مقاييس البنك الدولي ومقارنته مع الوضع في ثلاث دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ومصر. كما قدم الباحث توصية بشأن موضوع هذه الدراسة كالاتي: إنشاء جهاز مستقل يعنى بإشراف ومتابعة تطبيق الحوكمة في قطاع الأعمال كما في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر التوعية وتعزيز الالتزام بالقوانين بشكل فعال، وضع قانون موحد لتنظيم الشركات الأجنبية بالاستعانة بأفضل الممارسات

الدولية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتكييفها بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وذلك من أجل العمل على بلورة منظومة متكاملة من القوانين التشريعات الداعمة والممكنة للاستثمار الأجنبي في المملكة، لما في ذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني، ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية في تنظيم الشركات الحكومية من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار وفق ما تضمنته رؤية 2030.

دراسة العمري (2024) بعنوان: "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات السعودية، وذلك لعينة من 90 شركة سعودية غير مالية مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من 2019 إلى 2022. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة. تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما تم قياس حوكمة الشركات باستخدام مؤشر حوكمة الشركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على الأصول، وكذلك بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية. وجدت الدراسة علاقة معنوية بين نسبة الرفع المالي وتحقيق الشركة ربح (أو خسارة) ومعدل العائد على الأصول. لم تجد الدراسة علاقة معنوية بين حجم وعمر الشركة ومعدل العائد على الأصول. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين تحقيق الشركة ربح (أو خسارة) ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لم توجد علاقة معنوية بين حجم وعمر الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل العائد على حقوق الملكية. قدمت الدراسة عدة توصيات واقتراحات. أوصت بضرورة تعزيز تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في الشركات السعودية لرفع كفاءة الأداء المالي. دعت الدراسة إلى زيادة الوعي بأهمية الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للشركات. اقترحت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية

لتوسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات أخرى وفترات زمنية مختلفة. شددت الدراسة على أهمية تطوير برامج تدريبية للشركات لتعزيز فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال.

Bui & Krajcsák (2024): "The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في فيتنام خلال الفترة من 2019 إلى 2021. سعت الدراسة إلى فهم كيفية تأثير ممارسات الحوكمة الفعالة على النتائج المالية للشركات. اتبعت الدراسة منهجية كمية، حيث استخدمت طريقة العزوم المعممة (GMM) لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي المحتملة. تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر Tobin's Q والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. كما تم حساب مؤشرات الحوكمة استناداً إلى معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة. حيث وجدت علاقة إيجابية بين الشفافية والإفصاح والأداء المالي. أظهرت النتائج ارتباطاً إيجابياً بين حوكمة الشركات وحجم الشركة. لاحظت النتائج انخفاضاً في درجات مؤشر الشفافية والمعلومات في عام 2021 مقارنة بعامي 2019 و2020 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. ولم تجد الدراسة علاقة بين مؤشر حقوق المساهمين ومسؤولية مجلس الإدارة والأداء المالي، مما يختلف عن نتائج الدراسات السابقة. قدمت الدراسة عدة توصيات. حيث دعت صانعي السياسات إلى تطوير معايير لتقييم ممارسات حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بسن لوائح محددة للإفصاح الإلزامي والطوعي عن المعلومات. كما اقترحت تعيين سلطة مختصة للتصديق على شفافية معلومات الشركات. شجعت الدراسة الشركات على تطوير لوائح حوكمة تركز على ثقافة الأعمال والأخلاقيات، وتنفيذ نظام لضمان المعاملة المتساوية بين المساهمين. أخيراً، أكدت الدراسة على أهمية الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مما يساعد المستثمرين على تقييم جودة ممارسات الحوكمة والحد من مخاطر الاستثمار.

التعليق على الدراسات السابقة:

تُعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة نسبياً في عالم الأعمال والإدارة، والتي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة. وهي تُعرّف بأنها مجموعة شاملة من المبادئ والممارسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه عمليات إدارة الشركات بطريقة تضمن الكفاءة والفعالية والشفافية. تشمل حوكمة الشركات عدة جوانب رئيسية، منها تركيبة مجلس الإدارة وآليات عمله، والمسؤولية المالية والإدارية، وسياسات الإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو ضمان الإدارة الرشيدة والمسؤولية للشركات، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، وعلى رأسهم المستثمرون والمساهمون. كما تساهم الحوكمة الفعالة في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة أو الفساد. على المدى الطويل، يُتوقع أن تؤدي الممارسات الجيدة للحوكمة إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركات، وزيادة قدرتها التنافسية في السوق.

في السنوات الأخيرة، شهد مجال حوكمة الشركات اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت مختلف جوانب الحوكمة وتأثيرها على أداء الشركات. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم ملخص شامل ومتعمق لنتائج بعض الدراسات الحديثة التي بحثت في العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأداء الشركات، مع التركيز بشكل خاص على الأداء المالي.

أوجه التوافق في الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات. فقد أظهرت نتائج دراسات المناصير (2013) و Todorović (2013) و Naimah والألمعي (2018) وعز الدين (2019) والشكري والجهاني (2021) وجود علاقة إيجابية بين تطبيق آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول وربحية السهم والقدرة التنافسية. هذه الدراسات تؤكد أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل

استقلالية مجلس الإدارة، وكفاءة لجان التدقيق، والإفصاح والشفافية، يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات. كما اتفقت الدراسات على أهمية تفعيل دور مجالس الإدارة ولجان التدقيق في تحسين الأداء المالي للشركات. حيث أشارت دراسات الأملعي (2018) وعز الدين (2019) إلى التأثير الإيجابي لحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وتكوين لجان المراجعة على مؤشرات الأداء المالي. هذه النتائج تدعم الفكرة القائلة بأن وجود هيكل حوكمة قوي يمكن أن يعزز من كفاءة وفعالية إدارة الشركات، مما ينعكس إيجابياً على أدائها المالي.

أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تباينت الدراسات في تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي. فبينما ركزت بعض الدراسات على تركيبة مجلس الإدارة وحجمه، أشارت دراسات أخرى إلى أهمية جودة التدقيق ومؤشرات إدراك الحوكمة. على سبيل المثال، ركزت دراسة Naimah (2017) على تأثير اجتماعات لجنة التدقيق وجودة التدقيق على الربحية، بينما ركزت دراسة الأملعي (2018) على تأثير حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته. كما اختلفت الدراسات في تحديد مدى تأثير الحوكمة على الأداء باختلاف حجم الشركات وقطاعاتها. حيث أشارت دراسة Mustafa et al. (2018) إلى أن تأثير الحوكمة يكون أكبر في الشركات الكبيرة، مما يشير إلى أن حجم الشركة يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تحديد مدى فعالية ممارسات الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوصل جميع الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي للحوكمة على الأداء. فقد خلصت دراسة أحمد وإبراهيم (2019) إلى عدم وجود أثر لحوكمة الشركات في التخطيط الضريبي للشركات الصناعية العراقية، مما يشير إلى أن تأثير الحوكمة قد يختلف باختلاف السياقات الاقتصادية والتنظيمية.

الاستفادة من الدراسات السابقة

تقدم هذه الدراسات إطاراً نظرياً وتطبيقياً لفهم العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في مختلف القطاعات والدول. يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير سياسات وممارسات حوكمة فعالة، من خلال التركيز على العوامل التي أثبتت الدراسات أنها تؤثر إيجابياً على الأداء المالي. كما توفر هذه الدراسات منهجيات بحثية يمكن

الاستناد إليها في إجراء دراسات مستقبلية، مما يساهم في توسيع قاعدة المعرفة حول تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي. تساهم نتائج هذه الدراسات في توجيه صانعي السياسات والمديرين نحو تبني ممارسات حوكمة فعالة لتحسين الأداء المالي للشركات. تؤكد هذه الدراسات على ضرورة تعزيز الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وتطوير الأنظمة والقوانين الداعمة لها. كما تشير إلى أهمية مراعاة خصوصية كل قطاع وحجم الشركة عند تطبيق آليات الحوكمة، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات لفهم العلاقة بين الحوكمة والأداء في مختلف السياقات الاقتصادية والتنظيمية. هذا الفهم يمكن أن يساعد الشركات في تبني ممارسات حوكمة تتناسب مع ظروفها الخاصة، مما يعزز من فرص تحقيق أداء مالي أفضل.

مفاهيم الدراسة:

حوكمة الشركات: هي نظام شامل يتكون من مجموعة من القواعد والممارسات والعمليات التي تحكم وتوجه الشركة. تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين والموظفين والعملاء والموردين والمجتمع ككل. تشمل حوكمة الشركات عدة مبادئ أساسية مثل الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية. تسعى الحوكمة الجيدة إلى ضمان اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وأخلاقي، وحماية حقوق المساهمين، وتعزيز الثقة في الشركة (الألمعي، 2023).

أداء الشركات: يشير أداء الشركات إلى مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها المالية وغير المالية. يتم قياس الأداء من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تشمل الجوانب المالية مثل الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، النمو في المبيعات والأرباح، والقيمة السوقية للشركة. كما يشمل الأداء أيضاً مؤشرات غير مالية مثل رضا العملاء، الابتكار، الحصة السوقية، وكفاءة العمليات. في السنوات الأخيرة، أصبح الأداء المستدام، الذي يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، جزءاً مهماً من تقييم أداء الشركات (المناصير، 2013).

آليات الحوكمة: هي الأدوات والإجراءات المحددة التي تستخدمها الشركات لتنفيذ مبادئ الحوكمة. تشمل هذه الآليات هيكل مجلس الإدارة (حجمه، تكوينه، استقلاليته)، لجان المجلس (مثل لجنة المراجعة، لجنة المكافآت)، سياسات الإفصاح والشفافية، أنظمة الرقابة الداخلية، وحقوق التصويت للمساهمين. تهدف هذه الآليات إلى ضمان الإشراف الفعال على إدارة الشركة، وتقليل تضارب المصالح، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين (الشكري والجهاني، 2021).

الشفافية والإفصاح: هما من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات. تشير الشفافية إلى توفير معلومات واضحة ودقيقة وشاملة عن أنشطة الشركة وأدائها وهيكلها الإداري. أما الإفصاح فيشير إلى عملية نشر هذه المعلومات للجمهور والمستثمرين في الوقت المناسب. يشمل الإفصاح المعلومات المالية (مثل البيانات المالية والتقارير السنوية) والمعلومات غير المالية (مثل استراتيجيات الشركة وممارسات الحوكمة). تساهم الشفافية والإفصاح في تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل عدم تماثل المعلومات في السوق (عبد الله وعودة، 2017).

المسؤولية الاجتماعية للشركات: هي مفهوم يشير إلى التزام الشركات بالعمل بطريقة أخلاقية ومسؤولة تجاه المجتمع والبيئة. يتضمن هذا المفهوم مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة، بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية. تشمل الممارسات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الاستدامة البيئية، حقوق العمال، التنمية المجتمعية، وأخلاقيات العمل. يُعتبر هذا المفهوم جزءاً مهماً من الحوكمة الحديثة للشركات، حيث يساهم في تحسين سمعة الشركة وعلاقتها مع أصحاب المصلحة (أحمد وإبراهيم، 2019).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة شاملة ومتكاملة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأساس لفهم وتحليل العلاقة المعقدة بين حوكمة الشركات وأدائها. في البداية، سيتم تعريف مفهوم حوكمة الشركات بشكل دقيق ومفصل، مع التركيز على أبعادها الرئيسية التي تشمل هيكل مجلس الإدارة وتكوينه، آليات حماية حقوق المساهمين، سياسات الشفافية والإفصاح، وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. سيتم استعراض

التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة وكيف تغيرت أهميتها وتطبيقاتها مع مرور الوقت، خاصة في ضوء الأزمات المالية العالمية والفضائح المؤسسية الكبرى التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة.

كما سيتم تحديد وتحليل المؤشرات الرئيسية لقياس أداء الشركات بشكل شامل، متجاوزين المؤشرات المالية التقليدية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لتشمل أيضاً المؤشرات غير المالية مثل رضا العملاء، معدلات الابتكار، الاستدامة البيئية، ورضا الموظفين. سيتم مناقشة أهمية هذه المؤشرات المتنوعة في تقديم صورة أكثر شمولية وتوازناً لأداء الشركات، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ستتعمق الدراسة في استكشاف الآليات النظرية التي تربط بين ممارسات الحوكمة الجيدة وتحسين أداء الشركات، مستندة إلى مجموعة واسعة من النظريات الاقتصادية والإدارية. سيتم التركيز بشكل خاص على نظرية الوكالة، التي تفسر كيف يمكن لآليات الحوكمة أن تقلل من تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، ونظرية أصحاب المصلحة، التي توسع نطاق مسؤولية الشركة لتشمل جميع الأطراف المتأثرة بأنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، ستتم مناقشة نظرية الموارد ونظرية الإشارة لفهم كيف يمكن للحوكمة الجيدة أن تشكل مصدراً للميزة التنافسية وتحسين سمعة الشركة في السوق.

سيتم إيلاء اهتمام خاص لدراسة تأثير البيئة القانونية والتنظيمية على فعالية ممارسات الحوكمة وعلاقتها بأداء الشركات. كما سيتم استكشاف دور الثقافة التنظيمية والقيم المؤسسية في تشكيل ممارسات الحوكمة وتأثيرها على الأداء، مع التركيز على كيفية خلق ثقافة تنظيمية تدعم وتعزز الممارسات الجيدة للحوكمة.

ستتناول الدراسة بعمق التحديات الرئيسية التي تواجه الشركات في تطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة، بما في ذلك مقاومة التغيير، تكاليف التنفيذ، وصعوبات قياس الأثر. سيتم تقديم استراتيجيات وحلول مبتكرة للتغلب على هذه التحديات.

الإطار المنهجي للدراسة

منهج الدراسة:

ستتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء الشركات. يتيح هذا المنهج للباحث تقديم تحليل شامل ودقيق لمختلف آثار ممارسات الحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي والاجتماعي للشركات.

سيتم تطبيق هذا المنهج من خلال إجراء استبيانات موجهة لمديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. سيهدف الاستبيان إلى استكشاف كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والاستقلالية على مختلف جوانب أداء الشركات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية.

عينة الدراسة:

ستتكون عينة الدراسة من عينة عشوائية من موظفي الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

أدوات جمع البيانات ومقاييس الدراسة

سيتم تطبيق هذا المنهج من خلال إجراء استبيانات موجهة لمديري الشركات والمسؤولين الماليين والتنفيذيين في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. سيهدف الاستبيان إلى استكشاف كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والاستقلالية على مختلف جوانب أداء الشركات.

مجالات الدراسة

- المجال المكاني: الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

- المجال الزمني: العام الدراسي 2023-2024.

- المجال البشري: مجموعة من موظفي الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

المقاييس والاختبارات الإحصائية المقترح استخدامها

1. التحليل الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحليل استجابات المشاركين على بنود الاستبيان.

2. تقييم خصائص الاستبيان:

- معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات الاستبيان.
- معاملات ارتباط بيرسون: لحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

3. تحليل العلاقات والتأثيرات:

- معاملات ارتباط بيرسون: لتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد: لتقدير تأثير متغيرات الحوكمة على أداء الشركات.
- سيتم استخدام برنامج Excel لإجراء التحليلات الوصفية والحسابات الأساسية، بينما سيتم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة مثل معاملات الارتباط واختبارات الانحدار.

المراجع العربية

- أبو عمشة, محمد كمال. (2013). تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وأثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*, 39(149), 297-378.
- احمد, منى عبد الفتاح, & ابراهيم, محمد علي. (2019). اثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي دراسة تطبيقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*, 10(30), 1-28. <https://doi.org/10.34093/jafs.v10i30.404>
- الألمعي, علي فايع المزاح. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية - *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية*, 2(14), 32-32. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.A04101831>
- الجريان, خالد مكصد نايف, بن محمد, زين العابدين, عايض, عبد الله, & مرزوقي, عني لاشيكن بنتي. (2019). حوكمة الشركات وأثرها على أداء أسواق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق العراق الأوراق المالية. *المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة*, 9(1), 83-93.
- الزهراني, عبير هريش صالح, & عبد المجيد, حميده محمد. (2023). أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, 4(2), 489-489. <https://doi.org/10.21608/cfdj.2023.290298541>
- الشكري, عائشة سالم, & الجهاني, افطيطيم سالم. (2021). أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية. *مجلة البحوث المالية والاقتصادية, جامعة بنغازي*, 6(13), 227-227. <https://doi.org/10.37376/jofer.vi6.850248>
- الصالح, مها. (2023). حوكمة نظام الشركات السعودي 1443هـ في ضوء رؤية 2030 وأثره على جذب الاستثمارات واستقرار الاقتصاد السعودي. *Academic Journal of Research*, 5(56), 72-88. <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.56.3>

عبد الله، حنان صحبت، & عودة، نجوى محمود. (2017). دور حوكمة الشركات في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 23(97), 493–493.

<https://doi.org/10.33095/jeas.v23i97.325>

عبدالله، إحسان محمد احمد. (2022). متطلبات الحوكمة الالكترونية لتحسين جودة اداء الجمعيات الاهلية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*, 73(3), 379–331.

<https://doi.org/10.21608/egjsw.2022.157697.1115>

عطية، عز الدين. (2019). أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحسين أداء الشركات المدرجة في سوق المال : حالة في الجزائر [رسالة دكتوراه]. <https://dspace.univ-alger3.dz>. In *dspace.univ-alger3.dz*.

[alger3.dz/jsui/handle/123456789/1719](https://dspace.univ-alger3.dz/jsui/handle/123456789/1719)

العمري، سلطان عبد الرحمن سعيد. (2024). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية. *مجلة العلوم التجارية والبيئية*, 3(1), 27–1.

<https://doi.org/10.21608/jcese.2023.253130.1046>

المناصير، عمر عيسى فلاح. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية (pp. 1–97) رسالة ماجستير. الجامعة الهاشمية.

المراجع الأجنبية

Al-Salahin, A. A.-M. (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. *Dirassat Journal Economic Issue*, 12(1), 619–639. <https://doi.org/10.34118/djei.v12i1.1127>

Bui, H., & Krajcsak, Z. (2024). The impacts of corporate governance on firms' performance: from theories and approaches to empirical findings. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 32(1), 18–46. <https://doi.org/10.1108/JFRC-01-2023-0012>

Miao, M., Khan, M. I., Ghauri, S. P., & Zaman, S. I. (2023). The effect of corporate governance on

- firm performance: perspectives from an emerging market. *Ekonomika Istrazivanja-Economic Research*, 36(3), 1–32. <https://doi.org/10.1080/1331677x.2023.2277275>
- Mustafa , S., Berisha , H., & Llaci , S. (2018). The Impact of Corporate Governance on Company Performance: A Study among Medium and Large Enterprises in Kosovo. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 9(6), 207–212. <https://doi.org/10.2478/mjss-2018-0176>
- Naimah, Z. (2017). The Role of Corporate Governance in Firm Performance. *SHS Web of Conferences*, 34(13003), 1–6. <https://doi.org/10.1051/shsconf/20173413003>
- Todorović, I. (2013). IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON PERFORMANCE OF COMPANIES . *Montenegrin Journal of Economics*, 9(2), 47–54. https://mnje.com/sites/mnje.com/files/47-54_todorovic.pdf